



أفاد تقرير لموقع "ديبكا"، الاستخباري الإسرائيلي، أنه بناء على الاتفاق النووي الذي وقع في فيينا خلال الشهر الماضي، وثقت إدارة أوباما تواصلها مع موسكو وطهران في سياق التحركات الإقليمية لإنفاذ نظام الأسد، كمفتاح لسياساتها الإقليمية المقبلة، بما في ذلك تشكيل جبهة موحدة ضد تنظيم الدولة الإسلامية.

ويجري استمالة السعودية وشركائها في الخليج للانضمام إلى التشكيلة الجديدة التي يتم إنشاؤها لهذا الغرض. الخط المباشر الجامع بينهم هو وزير الخارجية القطري خالد بن محمد العطية، الوسيط السري الذي جلب إيران والولايات المتحدة إلى طاولة المفاوضات للتوصل إلى اتفاق النووي.

وقد ألمح إلى هذا التطور الرئيس أوباما مؤخراً بقوله: "هناك نافذة فُتحت قليلاً لإيجاد حل سياسي في سوريا، وذلك جزئياً

لأن كلا من روسيا وإيران، كما أعتقد، تعتقدان أن الرياح لا تميل لمصلحة الأسد".

وقال تقرير "دييكا" إن العملية السياسية تمضي قدما لكن بخطوات حذرة.

وكانت الخطة التي بدأ العمل بها في العشر الأيام الأخيرة مقايضة تبدو بسيطة لكنها محفوفة بالمخاطر: المطلوب أن تقلل السعودية من مساعدتها لبعض المجموعات السورية المعارضة على أن يمسك الأسد وحلفاؤه نيرانهم، في حين، تقوم إيران، من جانبها، بسحب دعمها للمتمردين الحوثيين في اليمن.

وهو ما يُسفر، وفقا لما هو مخطط له، عن هدنة غير رسمية في سوريا، تهيء الأجواء لبدء النقاش بين النظام والجماعات المعارضة حول تشكيل حكومة جديدة، ويسحب الجهاديون من هذه الخطوة.

في اليمن، المطلوب من طهران تقليل إمداد الحوثيين بالأسلحة والمعلومات الاستخباراتية التي مكنت المتمردين من مواجهة المقاومة الشعبية والقوات المشتركة السعودية والإماراتية، والعمل على إعادة حكومة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي إلى صنعاء ودعوة زعيم المتمردين، عبد الملك الحوثي، لمناقشة شراكته في الحكومة الجديدة.

وكان هذا الاتفاق هو بمثابة ضمانة أميركية روسية مشتركة لبقاء بشار الأسد في السلطة مقابل التفاهم بين طهران والرياض وإعادة هادي إلى صنعاء.

وقد تمت مناقشة هذه الترتيبات ذهابا وإيابا في اللقاءات المتبادلة، وببعضها شبه سرية، بين الجهات الفاعلة والمؤثرة في شهر يوليو ولقاء الدوحة الأخيرة لوزراء خارجية أمريكا وروسيا وال السعودية وكبار دبلوماسي الخليج أخرجت هذه التحركات إلى العلن.

ولكن في الدوحة، وفقا لتقرير "دييكا"، وفي وقت كانت فيه حزمة الاتفاق جاهزة للكشف عنها، خرج وزير الخارجية السعودي وأثار تحفظين:

أ). أن الرياض لا تسمح لبشار الأسد بالبقاء في منصبه.

ب). السعودية لن تتعامل مع أي ممثل لنظام الأسد.

وبهذا، كما أورد التقرير، وضعت المملكة العصي الكبيرة في العجلة الرئيسة للمبادرة وأيضا تعطيل بعض الخطط الثانوية. ولكن مع مرور الوقت، حدث الكثير في ساحات الحرب اليمنية، فقد حررت المدربات السعودية والإماراتية مدينة عدن، وتعمل الآن على تضيق الخناق على العاصمة اليمنية، صنعاء. وأضطر المتمردون الحوثيون الذين تدعمهم إيران إلى التراجع دون مفاوضات بشأن دورهم المستقبلي في الحكومة.

كما دعت روسيا وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير، للقيام بزيارة إلى موسكو الثلاثاء القادم، 11 أغسطس، لإجراء محادثات حول الصراع في سوريا وال Herb على تنظيم الدولة الإسلامية.

المصادر: